

للتواصل:

email: maglesalomma@alanba.com.kw

Fax: 222 72 830 _ 222 72 857

العنزي: العنصر البشري الثروة الحقيقية

مستشفيات جديدة تواكب الحاجة في ظل الزيادة السكانية وليس التركيز على ترقيع الأوضاع من خلال أعمال توسعية في المستشفيات الحالية.

الذي يعتبر الثروة الحقيقية لبناء الحضارة، وعلق على ذلك بقوله: اذا اردت ان تعرف مدى تقدم أي دولة ومدى تطورهما قيم القطاعين الصحي والتعليمي لديها وستصل الى الاجابة، داعيا الى استثمار الاموال التي تنفق على العلاج بالخارج داخل الكويت. وتابع: 400 مليون دينار انفق على العلاج بالخارج لو استثمرت ببناء المستشفيات لأوقفنا الهدر في المال، مؤكدا وجود كفاءات طبية كويتية ولكن دون دعم. ولفت الى المعاناة المالية التي يمكن من خلالها تحقيق نقلة نوعية في هذا القطاع، مشيرا الى ان انخراط السلطتين في الصراعات والخلافات أدى الى عدم التركيز على أهمية القضايا التي تلامس واحتياجات المواطنين. وشدد على ضرورة بناء

اكدمرشد الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية خالد زين العنزي ان اشكال التراجع الشديد في قطاع الصحة في الكويت باتت واضحة من خلال الكوادر البشرية التي تعمل في مستشفيات الكويت ومستوصفاتها ومراكزها الصحية غير مؤهلة بشكل قوي بل يمكننا ان نصف تأهيلها بالمتوسط او حتى الضعيف. متسائلا: لماذا لم تستغل في تطوير الخدمات الصحية؟ وان كانت غير كافية لماذا لا توجد لدينا في الكويت خطة محددة للعالم والبنود حول تطويرها اقليميا وعالميا بحيث تتضمن الخطة ايضا مصادر التمويل؟ وأشار الى ان القطاعين الصحي والتعليمي من أهم الاسس التي يرتكز عليها تقدم الأمم والشعوب لأنها ترتبط بشكل مباشر بالعنصر البشري



خالد زين العنزي

دعا الحكومة لتبني سلسلة تشريعات وقرارات تسهم في حل المشكلة لاري: المشكلة الإسكانية قضية أمن اجتماعي لابد من حلها بأسرع وقت

مدى الحاجة لإضافة تعديلات عليهما او اصدار تشريعات أخرى تحقق الغرض من تشريعهما. كما طالب لاري الحكومة بمراقبة الأسعار بعد زيادة دعمها مواد البناء كالحديد والأسمنت وغيرها، ما يضمن استفادة الأسر الكويتية من الدعم المقرر أخيرا بعيدا عن جشع التجار. وختتم لاري تصريحه بضرورة إيجاد الحلول السريعة لهذه القضية المهمة لأنها تعد قضية أمن اجتماعي وحلها يعطي المواطن الشعور بمزيد من الاستقرار والأمان.

هذه المدن وبنيتها التحتية بالتعاون مع وزارات الدولة وخصوصا وزارة الأشغال العامة. وأضاف لاري اننا بحاجة لإقرار قانون صريح وواضح يمنع احتكار الأراضي السكنية من قبل أفراد أو جهات دون بنائها، الأمر الذي يتسبب في رفع أسعار هذه الأراضي إلى مبالغ خيالية ضخمة لا يستطيع المواطن العادي توفير المبالغ لشراؤها. وقال لاري: إن على المجلس مراجعة قانوني 8 و 2008/9 والذين اقرهما مجلس 2008 وتقييمهما من جديد وبحث

دولة كالكويت تتوافر فيها الموارد والامكانات المالية بشكل كبير. ودعا لاري الحكومة إلى تبني سلسلة من التشريعات والقرارات التي من شأنها المساهمة في حل هذه المعضلة وتسريع عملية تخصيص الأراضي للمواطنين، ومنها على سبيل المثال دعوة البلدية وشركة النفط إلى تحرير الأراضي الشاسعة والتي تغطي مساحات كبيرة من الكويت لإتاحة الفرصة لإقامة مدن سكنية متكاملة عليها، كما دعا لاري الحكومة إلى تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في عملية بناء



أحمد لاري

اعتبر مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية أحمد حاجي لاري أن القضية الإسكانية والهجوم التي باتت تؤرق كل أسرة كويتية، وهذا ما أختبأ الاستبيان الذي قام به مجلس الأمة مؤخرا. وأكد لاري أن السبب الرئيسي للمشكلة هو غياب التخطيط الحكومي السليم للتعامل مع هذه المشكلة وبالتالي استفحلت المشكلة ووصل الأمر للمواطن الى الانتظار لسنوات عديدة تصل إلى 17 سنة من أجل الحصول على حقه بالرعاية السكنية وهي مدة طويلة جدا في

خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول في الروضة

نواف العنجري: اقتصادنا طارد للاستثمارات بسبب البيروقراطية والفساد الإداري



العنجري يستقبل أحد الناخبين



مرشح الدائرة الثالثة نواف العنجري



نواف العنجري مرحبا بأحد أبناء الدائرة الثالثة

على ضرورة تخفيف العمل الإعلامي في مجال الحفاظ على البيئة من خلال برامج تلفزيونية جانبية وخاصة للأطفال نظراً للتأثير الكبير لوسائل الإعلام على كافة شرائح المجتمع وقدرتها على توجيهها بشكل غير مباشر وفعال أيضاً. وقال العنجري إن الملفات التي تتميز بالصيغة الإنسانية يجب أن تولي أكبر قدر من الاهتمام والضغط نحو حلها مثل قضية المعاقين الذين يتوجب على كل من يستطيع مساعدتهم أن لا يتردد بأي صورة كانت لخصم على المسؤولين في السلطتين أو غيرهم من الجهات الحكومية والأهلية الأخرى، مضيفاً أن القضايا الحيوية الأخرى، وعلى الرغم من إلحاحها وأهميتها وتأثيرها على الحياة اليومية للمواطن الكويتي، إلا أن أي أمر متعلق بالمعاقين لا يستطيع الانتظار لسنوات أو حتى أشهر لكي يتم البست فيه، لافتاً إلى أن المجتمع كوحدة متكاملة يستطيع الصبر والتأقلم والانتظار لبعض الوقت وإيجاد حلول وقتية يسير من خلالها قضايا المعاقين، إلا أن المواطن لا يستطيع منفرداً أن يواجه معاناته الشخصية واليومية بسبب إعاقته. كما حذر من عودة ظاهرة شراء الأصوات في الانتخابات التكميلية وخاصة في الدائرة الثالثة التي بدأت تنتشر فيها أخبار عن شراء أصوات ومحاولة البعض من ضعاف النفوس شراء الضمائر، محذراً المواطنين من خطورة هذه الظاهرة عليهم بالقول: حيث بدأت مؤشرات التنامية تنخفض يوماً بعد يوم إلى حد هروب بعض رؤوس الأموال الوطنية ليقوم رجال أعمال كويتيون باستثمارها في دول خليجية وعربية وأجنبية لما وجده من محفزات في تلك البلدان، مشيراً إلى أن الكويت انتقلت بذلك من محاولة اجتذاب رؤوس أموال إليها إلى جذب هروب رؤوس الأموال المحلية منها، وهو أمر خطير يستوجب التوقف عنه والبحث عن حلول ناجعة له خاصة أن الأسباب معروفة للجميع.

الوقت الحالي خلق نوع من التباين المتوازن بين أوقات دوام الموظفين وطلبة المدارس بشكل يخفف من حدة ساعة الذروة في المرور، بالإضافة إلى تقديم الدوام للموظفين في فصل الصيف الطويل وضرورة بدء الحكومة الآن بمشاريع البنية التحتية الضخمة كمشق طرق جديدة وبناء جسور وفتح مداخل ومخارج إضافية، بالإضافة إلى توزيع مراكز الخدمات الحيوية على مختلف مناطق الكويت مثل مراكز خدمة المواطن وتوسيع صلاحياتها لتسهيل على المواطنين وتخفيف الضغط على المراكز الرئيسية من وزارات ومؤسسات. كما أفرد العنجري مساحة كبيرة للحديث عن الشباب ومشاكلهم حيث قال إن مشاكل الشباب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع مشكلة البطالة، مشدداً على أن تباطؤ التنمية الاقتصادية وعدم فتح المجال أمام القطاع الخاص في أخذ دوره الحقيقي في التنمية وتعتبر المشاريع التنموية الكبرى في القطاع العام أدت إلى تراكم البطالة وارتفاع مستوياتها بسبب ارتفاع وجود فرص عمل جديدة تستوعب الشباب الكويتي وخاصة الخريجين منهم، مبيناً لجهود الدولة التي تخفف مستويات البطالة بتوظيف الشباب في أماكن عمل كزيادة عدد دون كم أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة المغفلة التي تضرب الاقتصاد الكويتي في مقتل لأنها تشكل عبئاً مادياً ثقيلاً عليه دون إنجاز من ناحية، وتقتل طموح الشباب الراغب في الإنتاج والإبداع في مجالات تخصصهم.

الدورات، بالإضافة إلى التلاعب الكبير الذي يحصل في إطار هذا الملف، مشدداً على أهمية تشجيع الشباب الكويتي على الدخول في المجالات الطبية المساعدة مثل التمريض والتوليد والإسعاف وغيرها من خلال حوافز مادية ومعنوية مدروسة، بالإضافة إلى إنشاء مركز للتنمية المهنية الطبية يعمل على مدار العام لتقديم كل ما هو جديد في عالم الطب والصحة العامة بالتنسيق مع المراكز الدولية. وتحدث العنجري عن واقع التعليم قائلاً: إن ميزانيات وزارة التربية تعكس طغيان الصفة البيروقراطية والابتعاد عن لمس الجانب الإبداعي في العملية التربوية حيث تذهب في معظمها على باب الرواتب والأجور ويعمها للأعمال الإنشائية، مطالباً بالبدء في تنفيذ أبنية المؤسسات التعليمية بما يتناسب وروح الإبداع بحيث تضم كل مدرسة مرافقها الإبداعية الحقيقية من سارح مجهزة ومساح ومطاعم لائقة تزرع في نفوس الطلبة ثقافة النظام والانضباط، مؤكداً على أن وزارة التربية ليست ملكو لوزير أو غيره يفعل بها ما يريد، لافتاً إلى ضرورة وجود اتباع استراتيجية تعليمية واضحة ومؤطرة زمنياً وتتم متابعتها بدقة وبشكل فعلي وليس بالمؤتمرات الشكلية الفارغة. كما تحدث العنجري عن أزمة المرور، مبيناً أنه من الممكن في

جنوب مدينة سعد العبدالله لتخصيصها كمناطق سكنية لبناء 43 ألف وحدة سكنية، وتلبي 50٪ من الطلبات وعلى مستوى الخدمات، قال العنجري إن المواطن يعاني من تردى الخدمات الصحية بشكل شبه منهجي لأسباب كثيرة منها قلة المستشفيات الحكومية ونقص الكفاءات أو هجرتها، حيث تقوم المستشفيات الحالية المعهودة والتي كان آخرها في بداية الثمانينيات من القرن الماضي بتقديم خدماتها لنحو 3,5 ملايين نسمة، وعلى الرغم من الخطة الحكومية بنظير 9 مستشفيات لزيادة عدد الأسرة من 6800 سرير إلى نحو 10000 سرير بحلول عام 2030، فإن الزيادة السكانية المتوقعة حتى ذلك التاريخ ستصل إلى 7 ملايين نسمة. أي إن هذه الخطة التطويرية ستؤدي في حال نجاحها إلى طوابير أكثر طولاً ومواعيد أبعد انتظاراً. وأضاف العنجري أن الحكومة والمجلس يجب أن يعملان معاً على البدء في تسهيل إنشاء المدن الطبية وفق المعايير العالمية والعمل على إعادة الكفاءات الطبية والصحية الوطنية للعمل بها، لافتاً إلى ضرورة الاستفادة من الخبرات الأجنبية الموجودة في الكويت واستقطاب خبرات أخرى بديلاً عن موضوع العلاج بالخارج والذي يكلف الدولة أعباء كبيرة تقدر بمليارات

كما أكد العنجري على ضرورة العمل على دراسة موضوع المدن المتخصصة بشكل فعلي وتذليل العقبات أمام القطاع الخاص في هذا المجال، مذكراً بأن الكويت كانت سباقة بين دول المنطقة في هذا الموضوع، حيث كانت أول من يقوم بإنشاء مدن صناعية وطبية متخصصة منذ زمن طويل، ولكن الوقت قد حان لدن متخصصة جديدة مثل المدن الإعلامية والتقنية والطبية والصناعية حسب المعايير الدولية لما توفره هذه المدن من فرص عمل حقيقية بالإضافة إلى إيجاد نوع جديد لمصادر الدخل القومي. وفيما يخص قضية الإسكان، قال إن السكن هو العنصر الأساسي لاستقرار المواطن وشعوره بالأمان، مبيناً أن الفائض الكبير بالميزانية والمساحات الشاسعة في الكويت تمكن من حل المشكلة بصورة نهائية بشرط توافر الإرادة السياسية وضغط المجلس على الحكومة نحو التنفيذ، مطالباً بإشراك القطاع الخاص المحلي والعالمي بشكل فاعل، ما يميز هذا القطاع من مرونة وابتعاد عن الروتين وسرعة اتخاذ القرار والالتزام بالمواعيد ومواعيد الإنجاز، مشدداً على أن جوهر المشكلة يكمن في تحرير الدولة للأراضي السكنية، ومشيداً في الوقت نفسه بتنازل شركة نفط الكويت عن أراض تبلغ مساحتها 70 مليون متر مربع

وأضاف العنجري أن أولى هذه الخطوات هي ضرورة تشريع قوانين خاصة بتوزيع الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل غير تقليدية من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل علمي ومؤسسي والاستفادة من تجارب دول أخرى اتبعت مثل هذه الأساليب، مبيناً أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقوم بدور مهم جداً في تطوير الاقتصاد، إذ إنها تعمل على تحفيز العمل الحر وتنمية المهارات لما تنصف به من مرونة وتكيف سريع مع عوامل العرض والطلب المتغيرة بالسوق، بالإضافة إلى توليد فرص عمل وامتصاص العمالة خلال فترات إعادة هيكلة الاقتصاد وتلبية الطلب المتزايد خلال فترات الازدهار الاقتصادي، مشدداً على أن التنمية الحقيقية هي تنمية الإنسان وليست مجرد التوسع في البنين الاسمنتي من بناء أبراج وشقق طرقات ومد جسور وغيرها، معتبراً أن التنمية المادية يجب أن تتزامن مع تنمية بشرية مستدامة تستطيع إدارة هذه المنشآت وتطويرها وتنميتها لأنها ليست نهاية المطاف بشكل قطعي. وهذا ممكن من خلال تدريب الكفاءات، وخاصة فئة الشباب، ومساعدتهم على اكتشاف مواهبهم وتنميتها ودمجهم في عملية التنمية بشكل تكاملي للاستفادة من قدراتهم غير المحدودة.



العنجري مع أحد أبناء الدائرة الثالثة



جانب من الحضور في المقر الانتخابي